

هذا التقرير السنوي, لسنة 2012, تقرير شامل وموسع يشمل 46 فصلاً تبحث في رقابة مكاتب الحكومه ومؤسسات الدولة والشركات الحكومية والمنظمات ومؤسسات الحكم المحلي.

مع تسلمي لمنصب مراقب الدولة ومندوب شكاوى الجمهور وضعت هدفاً لمكتب مراقب الدولة اضافته الى الاستمرار بمحاربة الفساد العام ومن اجل الحفاظ على نزاهة المقاييس وايضاً المعالجة الجذرية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بما لها من تأثير كبير ومصيري على غالبية السكان وعلى صيغة الدولة. في التقرير فصول مختلفة وعديده تعالج وتبحث هذا المجال الذي له كبير الاثر على مستوى وكيفية حياة المواطنين وعلى حقوقهم والخدمات التي يتلقونها من مؤسسات الحكم المركزي والمحلي. فمكتب مراقب الدولة يتابع مراقبته الواسعة والشاملة في هذه الشؤون ويخصص لها القوى البشرية والموارد الكثيرة.

لقد تم التشديد في الرقابة على مواضيع اداريه لها تأثير قومي واسع تعالج على ايدي عدد من وزارات الحكومة ومؤسسات عامه. ففي هذا التقرير نورد الانتقاد على الخطة الوطنية لدمج اليهود الاثيوبيين في المجتمع فهؤلاء الاثيوبيون الذين قدموا للبلاد على دفعات فمنهم من قطع درباً طويله على الاقدام وعانى الكثير حتى وصل الى ارض الاباء والاجداد هؤلاء هم مجموعة ذات كيفية وجودة متعددة المواهب واصحاب قدرات عظيمه. لقد استثمرت دولة اسرائيل مع يهود المهجر في السنوات العشرين الماضية مئات الملايين في استيعابهم ولكن رغم الجهود الكبيرة لوزارات الحكومة بالتعاون مع المؤسسات التطوعية والجمعيات الخيرية من اجل تطوير الاثيوبيين الا ان الفوارق بينهم وبين باقي السكان ما زالت شاسعه. فقد وجدنا في تقريرنا نواقص هامه في المجالات الرئيسية بالنسبة للاثيوبيين مثل في التعليم, الخدمة في الجيش, التعليم العالي الاكاديمي والعمل في القطاع العام وفي الاسكان. هذه المجالات لها اثر مصيري على مدى اندماج اليهود الاثيوبيين في المجتمع الاسرائيلي. لذا على حكومة اسرائيل ان تعمل بصورة فعالة اكثر لايجاد حل يلائم احتياجاتهم من اجل الاسراع في دمجهم بالمجتمع الاسرائيلي بافضل صوره.

ان موضوع الرقابة الداخلية في القطاع العام تم فحصه فحصاً جذرياً وتم فحص النواحي المختلفة للرقابة الداخلية في وزارات الحكومه والمنظمات العامة والشركات الحكومية ووجدنا نواقص هامه في طريقة عمل هذه المؤسسات بالنسبة للرقابة الداخلية بها واشرنا الى نواقص بنيويه تسبب ضعفاً للرقابة الداخلية. لذا ونظراً لاهمية مؤسسة الرقابة الداخلية وصعوبة عملها ضمن الاطر والتنظيمات الموجوده. فهناك ضروره لتعجيل اجراء تعديلات قانونية واخرى في هذا

المجال وهذا ما طالبنا به طوال سنوات. ايضاً على جميع الاطراف المسؤولة والمختصة ان تعمل لتصحيح النواقص في جهاز المراقبة الداخلي وتحسين نجاعته بما يشمل زيادة استقلالية, اضافة الى زيادة تدخل لجان المراقبة في الشركات من اجل ضمان المراقبه والرقابة المطلوبة. سبق هذا التقرير تقرير بموضوع الرقابة الداخلية بالسلطات المحلية لسنة 2010 (وتم نشره بكانون الاول 2011).

في نطاق العلاج والرقابه بالشؤون الاجتماعية ابدت الرقابه اهتماماً خاصاً بتحضير تقارير تتعلق بالطبقات الفقيرة الضعيفة التي يصعب عليها المطالبة بحقوقها وحتى احياناً لا تجد من يدافع عنها. الدفاع عن حقوق الفرد ليس بمثابة ابداء نية حسنة او منة من احد انما حق دستوري يستمد من النسيج القانوني لدولة اسرائيل وضمن واجبات الدولة حسب القانون الدولي. الحقوق الدستورية كما وردت بالقوانين الاساسية ليست هدفا ساميا بحسب انما تفرض واجبات قانونيه لها انعكاساتها العمليه على نجاعه عمل السلطات.

في التقرير اوردنا نتائج المراقبه في الشؤون التاليه: دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في مؤسسات تعليم عاديه والتسهيلات والملائمات للطلاب ذوي العسر التعليمي في امتحانات البجروت وموضوع منح المحتاجين للخدمات القانونية في

المجال المدني وايضاً موضوع الاهتمام بالعائلات احادية الاهل. اضافه الى مجال اللجان للتخطيط ومعالجة وتقييم الاولاد الذين في خطر. لقد اشارت النتائج على وجود نواقص هامه في معالجة الدولة لهذه المجالات فواجب الدولة ان تعمل بصوره سريعه لتحسين ملموس في معالجة هذه الفئات السكانيه.

لقد اولت الرقابه في التقرير اهتماماً لطرق التعامل مع سكان الضواحي والاقليات, منها تم فحص موضوع المناطق الصناعيه في السلطات المحليه بالوسط العربي. وتم فحص اعمال اللجنة اللوائيه للتخطيط والبناء في منطقة الجنوب واعمال السلطه للتطوير الاقتصادي للوسط غير اليهودي. كذلك فحصنا موضوع الخدمات الصحيه في الضواحي مثل في المستشفيات والعيادات ووجدنا انه على الرغم من ان الخدمات الصحيه في الدوله يجب ان تعطى على اساس المساواة الا ان هناك فجوات عميقه بين سكان الضواحي وسكان المركز في مجال البنى التحتية والطواقم الطبيه على مختلف انواعها وخاصه في المستشفيات. لذا يجب تصحيح هذه النواقص بالسرعة الممكنه والحد من عدم المساواة بين المستشفيات في الضواحي والمستشفيات في المركز. ان على الدوله واجب تجاه مواطنيها وعليها ان تتيح لهم العلاج الطبي بصورة متساوية قدر الامكان.

فتقليل التمييز في مجال الصحة يمكن ان يفيد الاقتصاد في الدولة من ناحيه ماليه وان يساعد على توزيع السكان في الدوله ولاجل هذا يجب اتخاذ طرق عمل ملائمة وتوفير مصادر تمويل مناسبه.

لقد تم التشديد في التقرير على الناحيه الصحيه ففي التقرير فصول تبحث الامور التاليه: تنظيم المؤسسات الصحيه الخاصه والتلوث في المستشفيات كذلك البناء والبنى التحتيه في المؤسسات الصحيه وطرق العلاج في الخلل في عادات التغذيه, والاخصاب خارج الرحم .

اما في جهاز التعليم فقد تم فحص عدة مواضيع وفي هذا المجال اود ان انوه بنتائج الرقابه التي تظهر في الفصول التي تتعلق بنواحي ادارة القوى البشرية في جهاز التربية والتعليم, كذلك تعليم المواضيع الادبية في المدارس الحكوميه, وجهاز تخصيص الميزانيات للكليات قبل الاكاديمية والرقابه عليها اضافة الى استثمار صناديق الاستكمال للمعلمين.

فصل هام في التقرير شمل توصية في طريقه التعامل مع الاولاد القاصرين الذين لا يتمتعون بحقوق مدنيه, هذه التوصيه تم تحضيرها بطلب من اللجنة لشؤون الرقابه التابعه للكنيست بحسب البند 21 لقانون مراقب الدوله سنة 1958 ففي السنوات الاخيره وبالاخص في سنة 2006 يسكن في البلاد اطفال وبالغون كثيرون ليس لهم مكانه مدنيه فقسم كبير منهم دخل البلاد عن طريق الحدود مع مصر وذلك في ظل ظاهره عالميه من انتقال اشخاص يقطنون في بلاد وامكن مختلفه في ظروف صعبه جداً الى دول متطوره. ونظراً لتعليمات القانون الدولي بالنسبه لحقوق الطفل فالصوره تبدو قاتمته في هذا المجال. ففي حالات عديده لا تحافظ السلطات على الحقوق الاساسيه لهؤلاء الاطفال من حماية واهتمام برفاهيتهم وحقهم في الحماية من التمييز والعقاب على اساس مكانتهم, فهناك حالات تم بها خرق هذه الحقوق بصوره مخالفه لما ينص عليه القانون الاسرائيلي والقانون الدولي. فالقلب يذوب رحمة لمنظر طفل صغير يحتجز لساعات طويله في اليوم بظروف من الاهمال والقذارة, او لمنظر فتاه محتجزه لاشهر طويله في معتقل "مشمورت" بعد ان عانت من حوادث مؤلمة وقاسية وتعرضت للاذى الجسدي والنفسي في طريقها للبلاد. ان هذه النواقص تشير الى ضرورة تغيير جذري في سياسة عدد من السلطات التي تم فحصها وكذلك في طريقة تعاملها من هؤلاء الصغار.

لقد تم التشديد في السنوات الاخيره وذلك بموجب سياسة مكتب المراقب على المتابعه في تصحيح النواقص التي اشير اليها في التقارير السابقه, وايضاً في هذا التقرير نورد نتائج المتابعه التي اجريت في اعقاب تقارير رقابه سابقه في نواحي مختلفه وهامه. من اجل حث الهيئات

والمؤسسات لتصحيح النواقص, باعتقادي يجب الاشارة بايجابية للهيئات والمؤسسات التي عملت لتصحيح النواقص خلال عمل الرقابة وقد فعلت ذلك بقسم من فصول هذا التقرير. كما واني عازم على تطوير اليه المتابعه في تصحيح النواقص في القريب العاجل وايضا تقديم تقارير المتابعه للجمهور في تصحيح النواقص ومن خلال ذكر اسماء اللذين يتحملون المسؤوليه في تصحيح النواقص حسب قانون مراقب الدوله ونتائج ما فعلوا بهذا السياق.

هذا التقرير الحالي الموسع يشمل في فصوله ال- 46 مواضيع عده ومتنوعه وتحضيره استوجب جهداً كبيراً من قبل موظفي المكتب اللذين دأبوا على تحضيره بصوره دقيقه

وجذريه ومهنيه كما يجب, لذا فمن واجب الهيئات والمؤسسات التي تم فحصها ان تعمل بصوره عاجله وناجحه لتصحيح النواقص التي وردت من اجل تطوير الخدمات المدنيه في الدوله, ولا يخفى عني ان هناك هيئات ومؤسسات عديده تقوم بعمل ايجابي من اجل رفاهية المواطن ومن جهه اخرى يجب تصحيح النواقص الكثيره التي وردت في هذا التقرير من اجل تحسين الخدمات العامه وبذلك تتحسن جودة المعيشة والبيئه لسكان الدوله.



يوسف حايم شفير, قاض (متقاعد)

مراقب الدوله

ومندوب شكاوى الجمهور

اورشليم القدس , ايار 2013